



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences  
**العدد الثالث عشر / الجزء الأول حزيران 2022**

العوامل المشتركة الداخلة على الأسماء والأفعال .

**Common factors involved in nouns and verbs.**

د / انتصار عبدالله عبدالقادر محمد.

**Dr. Intisar Abdullah Abdel Qader Mohammed .**

باحثة سودانية في مجال اللغة العربية،

**Sudanese researcher in the field of Arabic language.**

**Inti.abb@gmail.com**

الملخص .

وردت أدوات النفي متفرقة في أبواب الكتب النحوية، وهي أقسام مختصة تدخل على الأسماء والأفعال وغير مختصة وهي التي تدخل إما على الأسماء أو الأفعال، وقد وقفت الباحثة على اثرات جميلة ورائعة بين العلماء أمثال سيوييه والكسائي والمبرد وغيرهم في استخدام أدوات النفي بالسن العديد من القبائل مما أضفى على استخدام أدوات النفي زخماً واثراً جميلاً افردت له الباحثة مكاناً في صلب البحث، أشير إليها هنا في إيجاز فمن أدوات النفي " لا " النافية وهي من الحروف غير المختصة لدخولها على الجمل الاسمية. وما زال موضوع أدوات النفي يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة مثل: " لن " فقد اختلف النحاة في أصلها فذهب سيوييه والجمهور إلى أنها مفردة لا تركيب فيها، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة " لم " لن يهتم النحاة بدراسة أصل هذه الأداة وقد أشار بعضهم إلى أنها مركبة " لما " اختلف النحاة في أصل هذه الأداة فذهب جمهور النحاة إلى أنها مركبة من لم وما، أمّا " ما " النافية وهي حرف نفي لها الصدارة في جملتها فل يتقدم عليها شيء وهي من الحروف المختصة لدخولها على الجمل الاسمية والفعلية : . إن قد أخذت حظها من الاختلاف كغيرها من أدوات النفي في إعمالها ولم يجوز عمل " إن " عند سيوييه وأجازة المبرد.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الكلمات المفتاحية: العوامل المشتركة ، الأسماء ، الأفعال.

**Abstract.**

There are many other languages that you can use to interact, communicate, communicate, and communicate with each other. The user's file in publishing it, a user used a recent method in the use of the language of the interlocutor, and studied the usage in many sites, and traced this effect in many different places and uses.

The Qur'anic text had a great role in explaining the tools through its interpenetration and its occurrence in large places from the verses of the Holy Qur'an and it was the most popular in the science of readings.

Because of the importance of the negation tools, the researcher saw their rooting among the grammarians and the points of disagreement among them. The researcher provided beautiful and wonderful evidence among scholars, the example of Sibawayh, Al-Kwai and Al-Mubard, in the use of negation tools by age from among the tribes, which gave the use of negation tools a beautiful impetus and enrichment.

**Keywords: Common factors , nouns, verbs.**

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الرزاق ذي القوة المتين نستغفره ونتوب إليه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قائد الغر المحجلين ، ومن اتصل بوصولهم إلى يوم الدين.

أما بعد:



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

قد عرّف العرب الأساليب اللغوية المختلفة , التي يحتاجونها في التعامل فيما بينهم , وذلك لأنّ وظيفة اللغة وضعت لتكون وسيلة للتواصل, وقد استخدموها شعراً ونثراً ونحواً وبيانياً ومقامات ولقد تعددت الأساليب التي تحكم الإنسان مع بني جنسه فاستخدموا النفي ومن نتائج استخدامات العرب لأدوات النفي إذ تبدو أهميتها واضحة بحسب المواقف التي تقتضي التعبير .

وقد جعلوا للنفي أدوات تمكن الإنسان من خلالها على بيان الفروق الدقيقة بين المواقف التي تحكّم حياته فيحتاج إلى ردة فعل يوازي ذلك الموقف .

وقد ساعد القرآن الكريم في استخدام أدوات النفي فما دلّ على ذلك ورودها في مواضع كثيرة من القرآن الكريم خاصّة مع الفعل المضارع والمضارع من الأفعال الخمسة .

ولا شك أن أدوات النفي بالأهمية بمكان إذ تبين استخدامها لبيان الفروق الدقيقة , ولأهمية أدوات النفي رأّت الباحثة تتبع استخداماتها بين علماء النحو وبيان الفروق والاختلاف كعامل من العوامل النحويّة .

#### أهمية البحث:

1/ فك الالتباس في معاني أدوات النفي إذ تجد أكثر من معنى للاستخدام .

2/ الفرق بين الأداة العاملة والأداة المهملة .

3/ أثر دراسة استخدام أدوات النفي مقارنة مع استخدامها العام في اللغة والنص القرآني .

4/ تستخدم أدوات النفي في التركيب النحوي والربط بين الجمل .



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

5/ تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أدوات النقي كعامل من العوامل النحوية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

لأشك أن من أهم مبادي البحوث العلميّة المحكمة بيان الدوافع التي ساقته الباحثة للكتابة في موضوع هذا البحث, ولهذا المبدأ فإن دوافعي تتمثل في الآتي:

1/ إبراز جانب من الجهود العلميّة التي بُذلت هذا الجانب المهم جدًا في الدرس النحوي.

2/ تقديم دراسة ذات فائدة أكبر للطلاب والباحثين في أدوات النقي من خلال ما ورد عنها في المدارس النحوية المختلفة.

3/ بهذا العمل تسعى الباحثة إلى إصدار رسالة مبسطة تتناول أدوات النقي واستخداماتها.

4/ فتح الباب أمام نائشة الدارسين والباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بتتبع جهود العلماء وآرائهم في استعمال أدوات النقي.

**مشكلة البحث:**

عدم تناول أدوات النقي كمنظومة من أدوات لغوية أسلوبية كنظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني التي لعبت دورًا مهمًا في فهم علم المعاني.

**أهداف البحث:**





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

لهذا البحث أهداف متعددة وهي على النحو الآتي:

- 1/ وضع معايير استخدام أدوات النقي بصورة أكثر دقة.
- 2/ تبسيط شرح مستوى ثبات الأساليب وبيان الفروق بينها.
- 3/ المساهمة في المحافظة على التراث العربي الأصيل.
- 4/ تنمية أفكار الطلاب والارتقاء بمهارتهم في جانب التحليل وتنمية الذوق اللغوي.
- 5/ معالجة الباحثة تشتيت ذهن الطالب في تحديد استخدام أدوات النقي التي سماها بعض العلماء بأدوات الربط , وتارة أخرى بحروف المعاني وتارة بالعوامل.

**توطئة:**

قبل الحديث عن أدوات النقي ووظيفتها لا بدّ من التعريف بها لغةً واصطلاحًا.  
أولاً النقي لغةً: يقال نقيته أنفيه نفياً إذا أخرجته من البلد وطردته.<sup>1</sup>  
ثانياً النقي اصطلاحاً: هو ما لا ينجزم بلا, وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل.<sup>2</sup>  
وبعد التعريف بالنقي في اللغة والاصطلاح تستعرض الباحثة أدوات النقي بحسب ما ورد عن العلماء أصحاب المدارس النحوية المختلفة.

<sup>1</sup> لسان العرب لابن منظور : 15 : 337

<sup>2</sup> التعريفات تأليف علي بن محمد الجرجاني: 245



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences  
المبحث الأول.

الأداة ( ليس ).

المطلب الأول أصل " ليس ":

انقسم النحاة في أصل " ليس " إلى ثلاثة فرق : منهم من قال بأنها فعل , ومنهم من قال: إنها حرف, ومنهم من اتخذ منزلةً بين المنزلتين.

ومما جاء في ذلك ما روى عن البطليوسي<sup>3</sup> " زعم قومٌ أنّها مركبةٌ من " لا " النافية و " أيس " ومعناها الوجود وأصلها " لا أيس " كقولك: لا وجود, فلما كثر استعمالها حذفت لهذه كما قالوا: ويلمّه والأصل " ويلم الأمة ", وهذا منقول من كلام الفلاسفة إلى صناعة النحو لأنهم يعبرون عن الوجود بالأيس وعن العدم بالليس, والأظهر في " ليس " أنها فعلٌ لا حرف لأنّ العرب ألحقها بالضمائر كما تلحق بالأفعال فقالوا ليست وليسا ولسئت وقالوا: زيدٌ ليس قائماً فأضمرنا فيها كما تقول: زيدٌ كان قائماً واحتجّ من زعم أنّ " ليس " تكون حرفاً بمنزلة " ما " يقول العرب: ليس خلق الله مثله و " ليس قالها زيدٌ " وقال الشاعر:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها      وليس منها شفاء النفس مبذول<sup>4</sup>

قال سيبويه: هذا كلام سُمع من العرب والوجه الجيد أن تحمله على أن في " ليس " إضمار<sup>5</sup>

<sup>3</sup> انظر ترجمته في الأعلام للزركلي: 4: 268

<sup>4</sup> قائله هشام بن عطية, مغني اللبيب 289

<sup>5</sup> الكتاب 1: 147 , إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي 140- 141



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وعن وجوه الاختلاف قال ابن جني وأما " ليس " فأصلها " ليس " ولكنها أُسكنت نحو " صيد البعير " ولم يقلبوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يقولوا فيها " يَفْعَلُ " ولا شيئاً من أمثلة الفعل فتركوها على بمنزلة " لَيْتَ " .

وقال في المنصف: قد صحَّ أن " ليس " فعل لقولهم: " لستُ ولسنا، لقمْتُ وقمنا " وإذا ثبت أنها فعل قد يخلو من أن تكون في الأصل "فَعَلَ" أو "فَعُلَ" أو "فَعِلَ" فلا يجوز أن تكون "فَعُلَ"

لأنَّ ليس في نوات الياء "فَعُلَ" إنّما ذلك في الواو خاصّة نحو " طال فهو طويل " . ولا يجوز أن تكون "فَعَلَ" لأنَّ ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه إسكانها ألا ترى أنّه لا يُسكن مثل: " ضربَ " كما لم يُسكن " كَرُمَ وعِلِمَ " فيقال: " كَرُمَ زيدٌ وعِلِمَ بكرٌ " وإتّما ذلك لخفة الفتحة.<sup>6</sup>

وجاء في كتاب " الجنى الداني " عن فعليتها أنّها " فعِلٌ لا يتصرف، هذا مذهب الجمهور ودليل فعليتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها، واتّصال تاء التانيث ووزنها "فَعِلَ" بكسر العين فخففت، ولزمها التّخفيف ولا يجوز أن تكون "فَعَلَ" بالفتح لأنه لا يخفف فكأنه يُقال " لا سي " و " لا فَعُلَ " بالضم إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها مع ضمير المتكلم المخاطب وكان قياس كسرهما اللام في نحو " لستُ " وقد حكاها الفراء عن بعضهم، والأكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرّيفها وذهب ابن السّراج والفارسيّ في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنّها حرف.

<sup>6</sup> التبصرة والتذكرة 1: 188-189



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

" ليس " ليست محضة في الفعلية , ولا الحرفية , ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه  
والفارسي, فزعم سيبويه أنّها " فعلٌ " وزعم أبو علي أنها " حرفٌ " ثم قال: والذي ينبغي  
أن يقال فيها, إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال , وذلك إذا دخلت على  
الجملة الفعلية أنّها

" حرفٌ " لا غَيْرَ ك " ما " النافية ومنه قول الشاعر:

تُهدي كتائبُ خضراً ليس يعصمها <sup>7</sup> إلا ابتدارٌ إلى مَوْتِ بأسِيافٍ

وفي ذلك ما يتصل بهذا قول الصّبان: و " ليس " أصلها عند الجمهور " ليس " بكسر  
العين فخفف بالسكون اثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفاً لأنّه جامد فكرهوا فيه  
القلب دون التّخفيف؛ لأنّه أسهل من القلب, ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل  
كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقليل فيها " لست " بضم اللام وعلى ما حكاه أبوحيان  
من قولهم " لست " بضم اللام جاءت في البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام <sup>8</sup>.

وجاء في (مغني اللبيب) أنّها " فعلٌ " لا يتصرف, وزنه "فَعِلٌ" بالكسر ثم التزم تخفيفه  
<sup>9</sup> ولم تقدر فعل بالفتح, لأنّه لا يخفف, ولا فعل بالضم ؛ لأنه لم يوجد في يائي العين  
إلا في " هَيُّوْ " و"سَمِعْ " لُستُ " بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهَيُّوْ , وزعم ابن السّراج  
أنه حرف بمنزلة "ما" وتابعه الفارسيّ وابن شقير وجماعة , والصواب الأوّل بدليل  
لُستُوْ لستما ولستن وليسوا وليستْ ولستِ وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد

<sup>7</sup> الجنى الداني : 393 - 394 وقائله مجهول.

<sup>8</sup> حاشية الصبان :1: 227

<sup>9</sup> يعني تخفيفه بتسكين الياء





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

تخرج عن ذلك وفي مواضع أحدها أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة " إلا " نحو  
" أتوني ليس زيداً .<sup>10</sup>

وجاء في تأكيد فعليتها قول ابن أبي الربيع " ليس " حرف من جهة معناها؛ لأنها بمنزلة " ما " تنفي الجملة التي تدخل عليها، فكما أن " ما " لا يصح أن يقال فيها: أنها فعل لا يصح أن يقال 'إن "ليس" فعل" إلا أن العرب أجرت لفظها مجرى الأفعال فألحقوها ضمائر الرفع فقالوا: الزيدان ليسا قائمين، أو الزيدون ليسوا قائمين، ألحقوا أيضاً علامة التأنيث فقالوا: ليست هند قائمةً، وكان الأصل فيها " ليست " بكسر الياء وكان القياس أن تقلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: "لاس" كما يقال: "باع"، ولكن العرب سكنت الياء لتخالف الأفعال الحقيقية فجرت مجرى "ليست" وعلى هذا القول لا يصح الاعتراض بأسماء الأفعال لأنها أفعال في الحقيقة.<sup>11</sup>

وقد أبد ابن عقيل اهتماماً كبيراً بـ " ليس " حيث تابع اختلافات النحويين بقوله:  
" أول من ذهب من النحاة إلى أن " ليس " حرف ابن السراج وتابعه أبو علي الفارسي وجماعة استدلووا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: أن " ليس " أشبه بالحرف من وجهين: الوجه الأول: أنه جامد لا يتصرف كما أن الحرف جامد لا يتصرف، والوجه الثاني: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النقي الذي يدل عليه " ما " وغيرها من حروف النقي.

الدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، فهذه الكلمة لا

<sup>10</sup> مغني اللبيب: 1: 227

<sup>11</sup> البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1: 163



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

تدل على الحدث أصلاً, وما فيها من الدلالة على الزمان الذي انقضى وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دلّ عليه خبرها في الزمان الحاضر إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل فإذا قلت: "ليس خلق مثله" "فليس" أداة نفي واسمها ضمير الشأن محذوف, وجملة الفعل الماضي "وهو خلق".

وفاعله في محل نصب خبرها وفي هذا المثال قرينة, وهي كون الخبر ماضياً. على أن المراد نفي الخلق في الماضي وقوله تعالى: ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>12</sup>. يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان, ومن أجل ذلك كلفه قالوا: هي حرف. أمّا دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه لا منازع فيه, لأن الرضي ذهب إلى أن "ليس" دالة على الحدث. وهو الانتقاء وإذا سلمنا أنها لا تدل على الحدث وهو الراجح بل الصحيح عند الجمهور فإننا نقول: إن عدم دلالتها على الحدث بحسب الوضع وأصل اللغة, وهي من هذه الجهة دالة عليه, فلا يغيرها إن طرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.<sup>13</sup>

**المطلب الثاني : عمل " ليس " :**

ذهب قوم إلى أن "ليس" تختص بنفي الحال, وذهب آخرون إلى أنها تنفي الحال والماضي والمستقبل, والصحيح التوسط وهو أنها لنفي الحال, ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ " ليس " قوله تعالى: ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>14</sup>

<sup>12</sup> سورة هود الآية : 8

<sup>13</sup> شرح ابن عقيل 1: 262: 263

<sup>14</sup> سورة هود الآية: 8



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ومن أمثلة المنفي بـ " ليس " قول العرب " ليس خلق الله مثله " .<sup>15</sup>

ويقول أبو حيان الأندلسي: " وليس عند بعضهم للنفي مطلقاً وذهب المبرد إلى أنها قد تنفي في الاستقبال ومنعه الزمخشري فقال: ولا تُقْلُ: ليس زيدٌ قائماً غدا , وقد منعوا من قوله: " ليس زيدٌ قد ذهب ولا قد يذهب " لتضاد الحكم بين " قد وليس " وذهب أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد.<sup>16</sup>

وجرد صاحب كتاب المحيط " ليس " من الزمان بقوله: " ليس " تفيد النفي فقط, وليس فيه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف, فالجملة معه كالجملة الاسمية خالية من الزمن

وذلك مثل " ليس زيدٌ كريماً " <sup>17</sup>

وفي مغني اللبيب كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو " ليس خلق الله مثله ". ويقول: صاحب كتاب ( التبصرة والتذكرة ): " أما " ليس " فلا يستعمل لها مستقبل؛ لأنها لا تستعمل في نفي الحال والاستقبال ولفظ الحال والاستقبال واحد كقولك: " ليس زيدٌ قائماً الآن " و " ليس زيدٌ قائماً غدا " فلما كان عملها فيما يعبر عنه بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد فكان لفظ الماضي أولى من لفظ المستقبل, لأنه أخف من لفظ المستقبل.<sup>18</sup>

<sup>15</sup> همع الهوامع : 2 : 79 : 80

<sup>16</sup> المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 2 : 12

<sup>17</sup> مغني اللبيب: 386

<sup>18</sup> التبصرة والتذكرة: 1 : 188 : 189



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وقال الزركشي: في " ليس " فعلٌ معناه نفي الجملة في الحال، إذا قلت: " ليس زيدٌ قائماً " نفيت قيامه في حالك هذه وإن قلت: " ليس زيدٌ قائماً غداً " لم يستقم، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً، وهذا قول الأكثرين، وبعضهم يقول: أنها لنفي مضمون الجملة عموماً وقيل مطلقاً حالاً كان أو غيره وقواه ابن الحاجب.<sup>19</sup>

وفي الاتقان<sup>20</sup> ترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس لـ " لا " التبرئة وهو مما يفعل عنه، وخرج عليه ( ليس لهم طعامٌ إلا من ضريح )<sup>21</sup> ويقول: أبو زكريا أحمد بن فارس في الصحاحي: " ليس نفي الفعل مستقبل تقول: " ليس يقوم "<sup>22</sup>

المطلب الثالث : إهمال " ليس " :

اتفق علماء النحو على أنّ " ليس " قد تكون مهملة غير عاملة وذلك بشرط دخول " إلا " عليها ونجد ذلك في قول النحويين في كتبهم كقول المرادي.<sup>23</sup> أن تكون مهملة، لا عمل لها في نحو: " ليس الطيبُ إلا المسك " عند بني تميم فإن " إلا " عندهم تبطل عمل " ليس " ولا يكون ذلك إلا على حرفيتها ولا ضمير في " ليس " وتأول أبو علي على قولهم: " ليس الطيبُ إلا المسك " وزعم أنه يحتمل وجوهاً: أحدها أن يكون في " ليس " ضمير و " الطيبُ " مبتدأ، و " المسك " خبره . " ليس إلا الطيبُ المسك " .

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه المرادي يعتبر رأياً شاذاً، والشاذ لا يقاس عليه، أمّا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي هو نفس رأي سيبويه في إهمال " ليس " .

<sup>19</sup> البرهان في علوم القرآن : 4 : 396

<sup>20</sup> الاتقان في علوم القرآن : 2 : 242

<sup>21</sup> سورة العاشية الآية 6

<sup>22</sup> الصحاحي : 266

<sup>23</sup> الجنى الداني: 495 - 496





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

فقد جاء في " كتاب النكت الحسان " شبه بنو تميم " ليس بـ " ما " إذا دخلت " إلا على خبرها مثل: " ليس الطيب إلا المسك " حكى أبو عمرو بن العلاء أنه ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب, ولا تميمي إلا وهو يرفع.<sup>24</sup>

وحكى السيوطي في المزهري حكاية على تخريج " ليس الطيب إلا المسك " هي: ذهب رجلان إلى أبي المهدي فقال له كيف تقول: " ليس الطيب إلا المسك " فقال أتأمراني بالكذب على كبر سني, فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسل وقال التبريزي " ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها" فقال الزبيدي: " ليس ملائك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها " ليس هذا لحني ولا لحن قومي" ثم رجعها فقال له " ليس الطيب إلا المسك" فلقتها نصب وجهنا به فلم ينصب وأبى إلا الرفع<sup>25</sup>

وذكر ابن الحاجب في الأمالي: " إن قيل في قولهم: " ليس الطيب إلا المسك " وإذا جعلتم " ليس " اسمها ضمير الشأن والقصة والجملة بعده مفسرة له, فالجملة هي التي تستقل بالإفادة ولو قلت: الطيب إلا المسك لم يجز فكيف صح أن تقع الجملة مفسرة على هذا التقدير , فالجواب: إن الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مثبتاً كان أو منقياً, وما نحن فيه كذلك: ألا ترى إلى قوله:

وليس منها شفاء النفس مبدول<sup>26</sup>

إن معناه: ليس الحديث كذلك مانحن فيه والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوف, وتقديره: ليس الحديث الطيب شيئاً من الأشياء إلا المسك. و ينبغي أن يقدر بشيء يصح منه الإخراج.<sup>27</sup>

<sup>24</sup> النكت الحسان : 73

<sup>25</sup> المزهري في علوم اللغة : 2: 287

<sup>26</sup> ورد في ص: 1 من البحث

<sup>27</sup> أمالي ابن الحاجب: 2: 868 - 869



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

والباحثة ترى أنّ ما ذهب إليه من قواعد قد تم تقيدها منذ القرن الثاني أصبحت راسخة في أذهان العلماء والدارسين فـ " ليس " معروفاً عنها تدخل على الاسم فترفعه والخبر تنصبه , فأدوات النفي تعتبر من الأدوات المستقرة استخداماً منذ تعويد القواعد للغة العربية.

**المطلب الرابع خبر " ليس " من حيث التقديم والتأخير:**

انقسم النحويون في ذلك إلى فريقين: فريق قال بجواز تقديمه, ويروي البطلوسي في جواز التقديم والظاهر أنّه من مذهب سيبويه في " ليس " يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنّه أجاز في كتابه:

أزیداً لست مثله؟ ينصب زيد بفعل مضمّر تفسيره " ليس " كأنّ في التقدير أخالفت زیداً لست مثله؟ والعامل في الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملاً متقدماً عليه إلا أن يكون متصرفاً في نفسه وإنما جرت " ليس " مجرى الأفعال المتصرفة؛ لأنّ لفظها لفظ الماضي, وهي موضوعه لنفي الحال: وإذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعلت فصارت كالمتصرفه لهذا المعنى الذي تضمّنته ومن اعتقد أنّها حرف لم يجز تقديم خبرها.<sup>28</sup> وما يضاف إلى جواز التقديم ما جافي همع الهوامع ونسبه ابن جني للجمهور, واختاره ابن برهان , والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجوار لتقديم معموله في قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)<sup>29</sup>

وجاء كتاب البسيط: " وأما المتقدمون من النحويين فأجازوا أن يقال: " عالماً ليس زيد, وأجروها مجرى أخواتها" <sup>30</sup>.

<sup>28</sup> إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: 140-141

<sup>29</sup> سورة هود الآية: 8

<sup>30</sup> البسيط في شرح جمل الزجاجي 2: 674



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ويقول ابن جني ويجوز تقديم أخبار " كان " وأخواتها على أسمائها, وعليها أنفسها  
تقول: ليس قائماً زيدٌ, وقائماً زيدٌ.<sup>31</sup>

ويطرح ابن جني سؤالاً في " الخصائص " وكأنه لم يقل بجواز التقديم ولكن فحوى  
كلامه يقول بجواز التقديم وذلك في قوله: " فكيف يجوز لـ " ليس " أن تعمل في  
الظرف وليس فيها تقدير حدث؟ قيل: جاز ذلك فيها, حيث جاز أن ترفع وتنصب  
وكانت على مثال الفعل, فكما عملت الرفع والنصب لفظاً, ولأنها على وزن الفعل وعلى  
ذلك وجه أبو علي فيقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم).<sup>32</sup> لأنه أجاز  
نصب " يوم " وقال قد تكون متعلقاً بنفس " ليس " من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي "  
33.

ولكن الباحثة لم تقف على ما ذهب إليه البطليوسي في كتاب سيبويه ولا عند عبدالسلام  
هارون الذي يعتبر أكثر العلماء في تحقيقاً في كتاب سيبويه.

ذهب فريق من النحويين إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها, وعلى صدرهم ابن  
مالك في قوله:

وَمَنْعُ خَبَرِ لَيْسَ اصْطَفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي<sup>34</sup>

<sup>31</sup> اللمع في العربية 87- 88

<sup>32</sup> سورة هود الآية : 8

<sup>33</sup> الخصائص: 1: 405

<sup>34</sup> شرح ابن عقيل: 1: 257



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ذهب أكثر المتأخرين إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه , فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع, ولم يرد من لسان العرب تقديم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره متقدّم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: (إلا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم).<sup>35</sup>

وبهذا استدللّ من أجاز تقديم خبرها عليها وتقديره أنّ " يوم يأتيهم " معمول الخبر الذي هو مصروفًا قد تقدّم على " ليس " ولا يتقدّم معمول إلاّ حيث يتقدّم العامل.<sup>36</sup>

ومن تبع ابن مالك في المنع الصّبان بقوله: في امتناع تقديم خبرها عليها " ليس " أخذت شبهها من "كان" لأنّها فعلكما أنّ " كان " فعل وشبهها من "ما" لأنّها تنفي الحال كما أنّ " ما " تنفي الحال.

و" كان " يجوز تقديم خبرها عليها , قد يقال اختلافهم في " ليس " مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في الأمر المدرك يخصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف, والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم إلاّ ببيان المدرك وإلاّ كان شاهد زور لك لا عليك ".<sup>37</sup>

قال ابن الأنباري: " ليس " أخذت شبهها من " كان " لأنّها فعل كما أنّها فعل وشبهها من "ما" لأنّها تنفي الحال و " كان " يجوز تقديم خبرها عليها و " ما " لا يجوز تقديم خبرها على اسمها, فلما أخذت شبهها من " كان " وشبهها من " ما " صار لها منزلة بين المنزلتين, فجاز تقديم خبرها عليها, لأنّها أضعف من " كان ", لأنّها لا تتصرف و " كان " تتصرف.<sup>38</sup>

<sup>35</sup> سورة هود الآية: 8

<sup>36</sup> حاشية السجاعي 91- 92

<sup>37</sup> حاشية الصبان : 1 : 233

<sup>38</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 : 160- 162





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

جمع ابن الأنباري المذهبين اختلاف الكوفيين والبصريين بقوله: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها, وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين, وزعم أنه مذهب سيوييه, وليس بصحيح, والصحيح أنه ليس له في ذلك نص, وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر " ليس " عليها كما يجوز تقديم خبر " كان " عليها. والذي لا يقاس عليه أن تقاس " ليس " على " ما " في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأنّ " ليس " تخالف " ما " بدليل أنه يجوز تقديم خبر " ليس " وأنّ تخالف " ما " في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها.<sup>39</sup>

**المطلب الخامس: دخول الباء في خبر " ليس ":**

لا اختلاف في دخول الباء في خبر " ليس " كما جاء في كلّ كتب النّحو, مثل قول الأنطاكي: " وتدخل الباء كثيراً في خبر " ليس " لتوكيد النّفي, مثل: " ليس زيد بكريم " وهي حر جر زائدة ومجرورها مجرور اللفظ فقط منصوب المحلّ على الخبرية " ليس " 40 "

وجاء في سر صناعة الإعراب: " قد تزداد الباء في الكلام , , أعلم أنّ هذه قد زيدت في أماكن وإتّما جيء بها توكيداً للكلام ولم يحدث معنى ومنه قوله تعالى: ( أليس الله بكاف عبده).<sup>41</sup> وتقديره: كافياً عبده.<sup>42</sup> وقوله في اللمع " وتزداد الباء في خبر " ليس " مؤكدة فيقال: " ليس زيدٌ بقائم أي: ليس زيدٌ قائماً. و " ليس محمدٌ بمنطلق " أي: محمدٌ منطلقاً".<sup>43</sup>

<sup>39</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 160-162

<sup>40</sup> المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : 2-12

<sup>41</sup> سورة الزمر الآية : 36

<sup>42</sup> سر صناعة الإعراب : 1-150

<sup>43</sup> اللمع في العربية : 90



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وقال ابن يعيش: وأعلم أنّ الباء قد زيدت في خبر " ليس " لتأكيد النفي ومعنى قولنا أنّها لم تحدّث. معنى لم يكن قبل دخولها, نحو قولك: " ليس "زيدٌ بقائم " والمعنى ليس زيدٌ قائماً قال تعالى : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ )<sup>44</sup> أي: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ.<sup>45</sup>

### المبحث الثاني.

#### الأداة ( ما ).

#### توطئة:

لم تتلّ الأداة " ما " وأخوات لها آخر اهتمام النّحاة ولعلّ عدم تأثيرهن في الحركة الإعرابية على أواخر الفعل المضارع الذي يلي أيّا منها, كان السبب في ذلك, لذا عدت من الحروف الهوامل وهي عندهم - ليست عاملة.<sup>46</sup>

والحروف هي " ما , لا وإن " أما "ما" فهي من المؤثرات التي تدخل على الاسم من الجملة الاسمية, وهي لأجل ذلك من الحروف الملحقات بـ " ليس " كما أنّها حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع والفعل الماضي, ولا عمل لها في الجملة الفعلية إلا تحديد الزمن يقول سيبويه: "ما" نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول ما يفعل.<sup>47</sup>

<sup>44</sup> سورة الأعراف الآية : 172

<sup>45</sup> شرح المفصل : 2- 114 - 115

<sup>46</sup> انظر الشرح المفصل 8: 108 والمقتضب : 4: 188

<sup>47</sup> الكتاب : 4: 221



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وذات الأمر عليه المبرد حيث يقول: إنهم رأوها في معنى " ليس " تقع مبتدأ، نفي ما يكون في الحال , وما لم يقع.<sup>48</sup>

ومن النّحاة من يرى أنّ "ما" تكون لنفي الحال والاستقبال, ومنهم من يرى أنّها إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على ما هو عليه, وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال وعلى قلة للاستقبال.<sup>49</sup>

**المطلب الأوّل: عمل " ما " النّافية:**

اتفق العرب على أنّ " ما " إذا دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل شيئاً, واختلفوا فيها إذا دخلت على المبتدأ والخبر هذا ما ذكره ابن هشام.<sup>50</sup>

وللعرب فـ " ما " النّافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:<sup>51</sup>

1/ لهجة أهل الحجاز: وهو إلحاقها في العمل بـ " ليس " وعملت " ما " عمل " ليس " في أربعة أشياء: " النّفي , ونفي ما في الحال, ودخولها على المبتدأ والخبر, ودخول الباء في خبرها, وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حُمِل عليه ما لم يفيد المعنى, ولما أشبهتها في المبتدأ والخبر كـ " ليس ".<sup>52</sup>

وعلى لهجتهم نزل القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ( مَا هَذَا بَشَرًا ).<sup>53</sup>

48 المقتضب : 4 : 221

49 انظر أسلوب النّفي والاستفهام : 99

50 شرح اللّحة البدرية في علوم العربية : 2 : 21

51 النواسخ في كلام العرب : 219

52 الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 : 165

53 سورة يوسف الآية : 31



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

/2 لهجة بني تميم: ورأيهم أنّ " ما " لا تعمل شيئاً، ولهجتهم هذه الأقرب إلى القياس

لأنّ العامل في الأسماء حقه أنّ يختص بالأسماء وأيضاً عامل الأفعال.<sup>54</sup>

يقولون : " ما زيدٌ قائمٌ " أي زيد قائم.

وقد أعمل الحجازيون " ما " عمل " ليس " , وأجروها مجراها لشبهه بينهما , ولدلالتهما على ما تدل عليه " ليس " .<sup>55</sup>

فالاسم المنصوب بعدها خبر لها عند البصريين , ومعنى هذا أنّها تعمل في الجزئين أمّا الكوفيون فإنّهم لا تعمل شيئاً, والاسم المنصوب على نزع الخافض, أي: إسقاط الباء والمرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخوله.<sup>56</sup>

ولغة أهل الحجاز هذه تخالف القياس عند النحويين, أمّا لغة بني تميم فإنّهم موافقون القياس عند النحويين, لأنّ القياس عندهم يعني كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل لهما في أحدهما , و" ما " لا تختص بأحدهما, فالأصل ألا تعمل.<sup>57</sup>

ذهب ابن هشام مؤكداً أنّ القياس في لغة بني تميم إذ قال: " بنو تميم يجرونها على ما كانت عليه مع الجملة الفعلية, فلا يعملونها شيئاً وهو مقتضى القياس من كل حرف مشترك بين الأسماء والأفعال وذلك لأنّ الأصل في العمل للفعل وإنّما يعمل عليه

<sup>54</sup> شرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ: 1: 213 - 214

<sup>55</sup> المقتضب: 4 - 188

<sup>56</sup> دروس في المذاهب النحوية: 125

<sup>57</sup> أمالي ابن الحاجب: 1- 422





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الحرف إذا أشبه بقبيل واحد, ألا ترى أنّ الفعل مختص بالأسماء, وحروف الجزم  
مختصة بالأفعال.<sup>58</sup>

وأما ابن عقيل فقد قال: " أمّا " ما " فلغة بني تميم أنّها لا تعمل شيئاً, فتقول: " ما  
زيدٌ قائمٌ, فزيد مرفوع بالابتداء, وقائم خبره, ولا عمل لـ " ما " في شيء منهما, وذلك  
لأنّ " ما " حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: " ما زيدٌ قائمٌ " وعلى الفعل  
نحو: " ما يقومُ زيدٌ " وما لا يختص فحقه ألا يعمل.<sup>59</sup>

وقال الأشموني: " وأهلها بنو تميم لعدم اختصاصها بالأسماء.<sup>60</sup> , أي: أنّها تختص  
بالأسماء دون الأفعال فالتميميون لا يعملونها لأنّها حرف غير مختص, وما لا يختص  
حقه ألا يعمل كما في القياس عند النحويين.<sup>61</sup>

هذا وقد رأيتُ أنّ " ما " عاملة عند الحجازيين لأنّ لغة أهل الحجاز قد نزل بها القرآن  
الكريم,<sup>62</sup> كما في قوله تعالى: ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ).<sup>63</sup> على النصب, وهذا ما ذكره  
أبو حيّان<sup>64</sup>, وابن هشام,<sup>65</sup> وابن مالك.<sup>66</sup>

وقال ابن الحاجب: موضحاً سبب إعمالها " والوجه في ذلك أنّ الشبه لمّا قوي بين " ما  
وليس " أجريت مجراها في العمل, وخولف ذلك القياس لقوة الشبه.<sup>67</sup>

<sup>58</sup> شرح اللحة البدرية : 2 : 21 : 22

<sup>59</sup> شرح ابن عقيل: 1 : 302

<sup>60</sup> شرح الأشموني : 1 : 247

<sup>61</sup> الأصول في النحو : 1 : 55 : 56

<sup>62</sup> شرح جمل الزجاجي : 187

<sup>63</sup> سورة المجادلة الآية: 2

<sup>64</sup> ارتشاف الضرب : 2 : 103

<sup>65</sup> اللحة البدرية : 2 : 21 : 22

<sup>66</sup> أمالي ابن الحاجب: 1 : 422

<sup>67</sup> أمالي ابن الحاجب : 1 : 422



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وقال ابن الشجري: عن " ما " أن تكون نافية ترفع الاسم وتنصب الخبر, في اللهجة الحجازية تشبيها لها بـ "ليس" وذلك بدخولها على جملة الابتداء والخبر كدخول " ليس " عليها, ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه " ليس " ويدخلون على خبرها الباء كما يدخلونها على خبر " ليس" <sup>68</sup> كما في قوله تعالى: ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ).<sup>69</sup>

ويرى الدكتور مهدي المخزومي: تعليل حُسن الاختلاف في أعمال " ما " عند الحجازيين والتميميين, فهو يرجح ( أن يكونَ أساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائماً على ما بين اللغتين من تفاوت, ولغة أهل الحجاز أعلى في التطور من لغة بني تميم وأدق في التعبير عن معانيها, ويبدو للدارس أن العربية في الحجاز جرت على أن الخبر يرتفع إذا كان صفة للمبتدأ أو عين المبتدأ, فإذا لم يكن عينه نصب كما نصب الخبر في قولهم: " زيدٌ أمامك " وينصب الاسم بعد "واو" فقدت دلالتها في المشاركة, ودلت على المصاحبة في قولهم: " سرْتُ وشاطي البحر " ممَّا أخذ به الكوفيون في مقالتهم بالنصب على الخلاف فإذا كان الخبر في قولنا: " محمدٌ قائمٌ " عين المبتدأ وارتفع الخبر تبعاً لارتفاع المبتدأ أو صفة له فنصب, ولو قيل في تعليل النصب بعد " ليس " بالخلاف لكان القول صواباً, ولم يخرج القائل عن حدود التفسير اللغوي لظاهرة النصب في هذا الموضوع وأمثاله".<sup>70</sup>

والباحثة إذ تُبدي احتفاؤها بهذا الإثراء الوافر الذي قدمه جهابذة اللغة في أدوات النفي إلا أنها ترى أن هذه الجزئية ستكون أكثر فائدة لطلاب القراءات.

<sup>68</sup> أمالي ابن الشجري: 2- 55

<sup>69</sup> سورة الأنعام الآية: 132

<sup>70</sup> النحو العربي نقده وتوجيهه: 249 - 250



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences  
المطلب الثاني: شروط عمل "ما" الحجازية:

أن عمل " ما " الحجازية سماعي وليس قياسياً اشترط فيه عدة شروط لتمام العمل, فإن لم تتوفر هذه الشروط بطل عملها, ورجعت إلى أصلها في القياس على لغة بني تميم<sup>71</sup>, أي: أن " ما " تعمل عمل " ليس " ما دامت في معناها, فإذا تغيرت عن هذا المعنى أو قُدم الخبر رجعت إلى القياس.

وكذلك قال سيبويه في تعريف " ما " العاملة عمل " ليس " هذا باب ما أجرى مجرى " ليس " في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله.<sup>72</sup> ومن شروط عمل الحجازية ؛ بناءً على ما ذكره النحاة.

#### الشرط الأول:

أن لا يليها " أن " فإن وليها بطل عملها نحو: " ما إن زيد قائم " , في " قائم " مرفوع فلا يجوز, نصبه.<sup>73</sup>

وعلى ابن الأنباري على إبطال عملها لهذا الشرط بقوله: " لأن " ما " ضعيفه في العمل لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شها ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل أيضا إذا الاسم على الخبر.<sup>74</sup>

قال ابن الحاجب : إذا زيدت " إن " مع " ما " أو انتقض النقي ب " إلا " أو تقدم الخبر بطل العمل.<sup>75</sup>

<sup>71</sup> شرح جمل الزجاجي: 187

<sup>72</sup> الكتاب: 1- 257

<sup>73</sup> شرح ابن عقيل: 1- 303

<sup>74</sup> أسرار العربية : 60

<sup>75</sup> الكافية في النحو: 120



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

**الشرط الثاني:** ألا يتقدّم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدّم

وجب رفعه نحو: " ما قائمٌ زيدٌ" فلا يصح أن يقال " ما قائمًا زيدٌ".<sup>76</sup>

قال ابن هشام: ولهذا أهملت في قولهم: " ما مُسِيءٌ مَنْ أعتب " لتقديم الخبر.<sup>77</sup>

وذكر السيرافي أن الشاهد إعمال " ما " إعمال " ليس " مع تقدّم الخبر على الاسم، وهو عند سيبويه من النادر الذي لا يكاد يعرف في إعمال " ما " مع تقدّم الخبر وعده سيبويه من الضرورة؛ والضرورة عند تقديم الخبر مع الإعمال.<sup>78</sup>

ثم ذكر ابن السيرافي أن المبرد أنكر على سيبويه هذا الوجه تقديم خبر " ما " مع الإعمال،

كما نجد أن ابن السيرافي قد أنكر ما ذهب إليه المبرد أيضا وذلك، لأنّ حذف الخبر إن لم يكن عليه دليل لم يجز حذفه فتبين ذلك من قوله: " فيكون أبو العباس قد أنكر تقديم الخبر على الضرورة وحمله على الضرورة في حذف الخبر ثم ذكر في خلاصة الأمر: " وحملته أن سيبويه ذكر أن الضرورة في تقديم الخبر مع الإعمال، وأبو العباس يقول: الضرورة حذف الخبر، فيحتاج أن ننظر أولى القولين بالصواب، فوجدنا قول سيبويه أولى لأنّه لا يحتاج في قوله إلى تقدير شيء محذوف من الكلام".<sup>79</sup>

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه ابن السيرافي في ترجيح رأي سيبويه صحيح، لأنّ ما يحتاج إلى تقدير محذوف أولى ممّا يحتاج إلى تقدير.

### الشرط الثالث:

<sup>76</sup> رصف المباني 378

<sup>77</sup> شرح قطر الندى: 157

<sup>78</sup> شرح أبيات سيبويه: 1-163

<sup>79</sup> خزنة الأدب: 4-135





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ألا ينتقض النَّفْيُ بِلَا فَإِنْ انتقض بطل عملها, وقد ذهب يونس بن حبيب وتبعه الشلوبين إلى جواز إعمال "ما" عمل "ليس" مع انتقاض نفي خبرها وجود "إلا" مطلقاً لوروده في قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ      وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا<sup>80</sup>  
زعم يونس بن حبيب أن "ما" نافية, و"الدَّهر" اسمها, ومنجونا خبرها, وكذلك في الشرط الثاني من هذا البيت, أن "ما" نافية وصاحب الحاجات اسمها, و"مُعذَّبًا" خبرها.<sup>81</sup>

الشرط الرَّابِع:

ألا يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور<sup>82</sup> فإن تقدّم الخبر, فإنه من الأولى أن يمتنع في حال تقديم معمول الخبر.<sup>83</sup>  
فلا يصح قولك: "ما زيدٌ عبدالله ضاربًا" ولا قولك: "ما زيدًا أنا قائلًا" لأنه لا يستقيم بتقديم معمول, في "كان", وليس "فكذلك في" "ما" لا يجوز إن تقدّم معمول خبرها على اسمها, لأنّ "ما" حملت على "ليس" وأجريت مجراها, أمّا إذا رفعت الخبر يجوز حملة على لغة بني تميم كما تقول: "أمّا زيدًا فأنا ضارب" كأنك لم تذكر "أمّا" ولم تذكر "ما".<sup>84</sup>

<sup>80</sup> المرجع السابق 2: 129

<sup>81</sup> شرح ابن عقيل 1: 303

<sup>82</sup> المرجع السابق 1: 305

<sup>83</sup> همع الهوامع 2: 113

<sup>84</sup> الكتاب 1: 71 - 72



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز " طعامك ما زيد آكلا " وعللوا ذلك بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأن " ما " بمنزلة " لم , ولن , ولا " لأنها نافية, وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو: " زيد لم أضرب, وعمرًا لن أكرم , وبشرًا لن أخرج " فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع " ما ".<sup>85</sup>

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز, وعللوا ذلك بأن قالوا: " إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن " ما "

معناها النفي يليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام, وحرف الاستفهام لا يصل ما بعده فيما قبله, فكذلك " ما " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وذكر ابن الأنباري أن علة الكوفيين في أن " ما " بمنزلة " لم , ولن , ولا " مردود ولا نسلم بها, وذلك لأن " ما " يليها الاسم والفعل , وأما " لم , ولن " فلا يليها إلا الفعل , وأما " لا " فإنما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل - لأنها حرف متصرف فيما بعده, فإن جاز أن يعمل ما قبله بعده, جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله.<sup>86</sup>

ومما وافق هذه الشروط واستشهد به ابن عقيل على عمل " ما " الحجازية قول الشاعر

أَبْنَاوَهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ      حَنَقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا<sup>87</sup>

<sup>85</sup> ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 256

<sup>86</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 173

<sup>87</sup> البيت لعدي ابن زيد انظر شرح ابن عقيل 1: 302



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وقد جاء عن أبي حيان في الحديث عن عمل " ما " الحجازية, ونسبة القول إلى عدي بن زيد قوله:<sup>88</sup> (86) : ولا يحفظ النصب في كلامهم في الشعر إلا في قول عدي ابن زيد وقد جاء الشاهد عند بنصب " أوْلَادَهَا " .

قال ابن يعيش: ويروى عن الأصمعي أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب, يعني نصب خبر " ما " المشبه بـ " ليس " .<sup>89</sup>

ومما تقدّم فإنّ الأداة " ما " تعمل وفقاً للشروط التي قال بها العلماء, لا يكاد يختلف منها شرط واحد, وعلى هذا الاتجاه اطردها عملها في كلام العرب ومقاييس النحاة.

### المطلب الثالث: العطف على خبر " ما " :

يعطف على خبر " ما " بـ " لكن " و " بل " فيكون المعطوف عليه مرفوعاً.

أمّا إذا عطف بغيرهما فيكون للمعطوف عليه حكم آخر, في ذلك يقول ابن عصفور: وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد, فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب رفعت ليس إلا, نحو قولك: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ, وبل قاعدٌ, وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر, كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً فترفع مرفوعاً أو منصوباً وإن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع فترفع إن قدرتها تميمية وتنصب إن قدرتها حجازية, والحمل على اللفظ فتتخفّض, فإنّ أثبت بعد حرف العطف بصفة موصوف وأوليت الوصف الحرف, وكان الموصوف سبباً من اسمها كان الوصف على حسب

<sup>88</sup> انظر ارتشاف الضرب 2: 103

<sup>89</sup> شرح المفصل 1: 108



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الخبر إن كان مرفوعًا، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوبًا، ويجوز فيه الرفع  
والخفض إن كان مجرورًا بالياء الزائدة، وإن كان

الموصوف أجنبيًا منه لم يجز في الوصف جميع ذلك إلا الرفع، وأمّا الموصوف فمرفوع  
على كل حال، وإذا تأخر الوصف فجاز فيه الرفع والنصب كان الموصوف سببًا في  
أو لم يكن، هذا

إن كان الحرف لا يقتضي الإيجاب فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيما تأخر الموصوف  
أو تقدّم.<sup>90</sup>

أشار السيوطي إلى العطف على خبر " ما " بـ " لكن " و " بل " بأنه تعين في المعطوف  
الرفع نحو: (ما زيد قائمًا لكن قاعدًا، وبل قاعدًا) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: " هو " ولا يجوز النصب، لأن المعطوف بهما موجب و " ما " لا تعمل إلا في المنفي،  
أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود نحو: ما زيد قائمًا بل قاعدًا،  
ويجوز " لا قاعدًا " على إضمار

هو.<sup>91</sup>

ولو تأخر الوصف في العطف نحو: ما زيد قائمًا ، ولا عمرو خارج " جاز مع الرفع  
النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وابن هشام ، ومنع النصب القدماء الذين رد  
عليهم سيبويه.<sup>92</sup>

وفي شرح ابن عقيل قول ابن مالك:

<sup>90</sup> المقرب لابن عصفور: 1: 103: 104

<sup>91</sup> همع الهوامع 2: 114: 115

<sup>92</sup> انظر ارتشاف الضرب 2: 106: 107





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وَرَفَعِ مَعْطُوفٍ بِلِكْنٍ أَوْ بِلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حَلُّ<sup>93</sup>

إذا كان بعد خبر " ما " عاطف فلا يخلو: إمّا أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا، فإن كان مقتضياً تعين رفع الاسم الواقع بعده، وذلك نحو: " بل ولكن " فتقول: ما زيدٌ قائماً لكنّ قاعداً أو: " بَلْ قاعد " فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير " لكنّ هو قاعدٌ وبلّ هو قاعدٌ " ولا يجوز نصب " قاعد " عطفاً على خبر " ما " لأنّ " ما " لا تعمل في الموجب.

وبدقيق النظر أو بالامعان ترى الباحثة أنّ أدوات النفي من العلماء من استخدمها كعامل من العوامل النحوية التي تؤثر في إعراب الكلمة، ومنهم من استخدمها لنفي الجملة، وآخر استخدمها كعامل نحوي مؤثر على الكلمة الإعرابية.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتضي للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصب والرفع، والمختار النصب، مثل: " ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً "، ويجوز الرفع فتقول " ولا قاعدٌ " وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ، لا هو قاعد. <sup>94</sup>

ومن علماء النحو المحدثين عبد العزيز فاخر يقول: " إذا وقع بعد خبر " ما " الحجازية معطوف: فإن كان حرف العطف لكن أو بل، وجب رفع المعطوف نحو: " ما محمد مسافراً لكن مقيم " "وما خالدٌ جباناً بلّ شجاع " ويرفع المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن هو مقيم، وبل هو شجاع. ولا يجوز نصب المعطوف بعد " لكنّ أو بَلّ "، لأنهما يقتضيان أن يكون ما بعدهما موجباً أي: مثبتاً و" ما " لا تعمل في المثبت.

<sup>93</sup> شرح ابن عقيل : 1 : 307  
<sup>94</sup> المرجع السابق : 1 : 307 : 308



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وإنّ كان جرف العطف غير " لكنْ أوبلْ " كالواو والفاء جاز نصب المعطوف ورفع،  
والمختار النصب مثل: ما محمدٌ خطيباً ولا كاتباً ، ويجوز ولا كاتب، فالنصب : عطفاً  
على خبر " ما " والرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير ولا هو كاتب.<sup>95</sup>

### المبحث الثالث

#### الأداة ( لا ) .

#### المطلب الأوّل " لا " العاملة عمل " ليس " :

يتفق النّحاة على أن مجيء " لا " عاملة عمل " ليس " قليل جدّاً، وهم فيما وراء ذلك  
مختلفون في جواز إعمالها قياساً على ما سُمع من ذلك إلى ثلاثة أقوال:

#### القول الأوّل:

ذهب جمهور النّحاة؛ كسيبويه وابن الشجري والأشموني والزمخشري وابن هشام وغيرهم  
إلى جواز إعمالها عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر.<sup>96</sup>

#### القول الثاني:

ذهب الفراء والمبرد والأخفش وابن الحاجب، إلى أنّ " لا " لا تعمل عمل " ليس " أصلاً  
وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان.<sup>97</sup>

<sup>95</sup> توضيح النّحو على شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق. 2: 46 : 47

<sup>96</sup> الكتاب 296 : 298

<sup>97</sup> الجنى الداني: 293



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وذكر المرادي: " منع المبرد والأخفش إعمال " لا " عمل " ليس " <sup>98</sup>, وقال ابن الحاجب " والظاهر أنه لا يعمل " لا " عمل " ليس " لا شاذًا ولا قياسًا, ولم يوجد في كلامهم خبر " لا " منصوبًا ك: خبر " ما " و " ليس ". <sup>99</sup>

### القول الثالث:

حكى ابن ولاد عن الزجاج " إلى أنها تعمل على رفع الاسم خاص ولا عمل لها في الخبر ولا يذكر البتة ". <sup>100</sup>

والراجح عندي هو جواز إعمالها عمل " ليس " وإن كان ورودها قليلاً عن العرب الذين يجوز الاحتجاج بكلامهم كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ عَلَى الأرضِ باقياً      ولا وزرٌ ممَّا قَضَى الله واقياً <sup>101</sup>

و " لا " في عجز البيت تعمل عمل " ليس " ترفع الاسم وتتصب فـ " وزر " اسمها , و " واقياً " خبرها . و " ممَّا قضى الله " الجار والمجرور والتقدير: وليس وزرٌ واقياً ممَّا قضى الله.

### المطلب الثاني: شروط عمل " لا " النافية عمل " ليس ":

اشترط النحاة لعمل " لا " عمل " ليس " عدة شروط منها :

### الشرط الأول:

أن يكون الاسم والخبر نكرتين مثل: " لا رجل أفضل منك " أمَّا مجيء اسمها معرفة

<sup>98</sup> المرجع السابق: 293

<sup>99</sup> الكافية في النحو 1: 112

<sup>100</sup> الجنى الداني: 293

<sup>101</sup> البيت في أوضح المسالك : 1: 286



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

فهذا لا يجوز فقال سيبويه: " اعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب

لأنّ " لا " لا تعمل في معرفة أبدأ.<sup>102</sup>

**الشرط الثاني :**

أن يتقدّم اسمها على خبرها نحو: " لا رجلٌ في الدارِ " وإنّ تقدّم بطل عملها.<sup>103</sup>

**الشرط الثالث:**

ألا ينتقض النقي بـ " إلا " فلا تقول : " لا رجلٌ أفضلٌ من زيدٍ " بنصب أفضل بل يجب رفعه, فإن انتقض النقي بإلا فلا تعمل عمل " ليس ".<sup>104</sup>

**الشرط الرابع :**

ألا تكون لنفي الجنس نصّاً, فإن كانت لنفي الجنس عملت عمل " إنّ " المؤكدة ويبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً أو شبيه به, ونص سيبويه على أنّه تجعل " لا " العاملة عمل " ليس " مع ما بعدها كاسم واحد لئلا يكون الرّافع كالناصب.<sup>105</sup>

ذكر صاحب التصريح: أنّها تكون نافية للجنس عاملة عمل " ليس " وهو مجانبٌ للصواب لما ذكره سيبويه وابن عقيل والخضري وغيرهم.<sup>106</sup>

**الشرط الخامس:**

<sup>102</sup> الكتاب : 2 : 39  
<sup>103</sup> انظر الجنى الداني : 293  
<sup>104</sup> شرح ابن عقيل : 1 : 288  
<sup>105</sup> الكتاب : 2 : 42  
<sup>106</sup> شرح التصريح على التوضيح : 1 : 201





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ألا يتقدّم معمول الخبر على اسمها فإن تقدّم " لا عندك رجل مقيم ولا امرأة" أهملت.

**المطلب الثالث: لا " النافية العاملة عمل" إنّ "**

تدخل على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ ويكون اسماً لها, وترفع الخبر, ويكون خبراً لها عند استيفاء شروط عملها مثل: " لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ فـ " غلام " اسمها منصوب, وحاضرٌ خبرها مرفوع, وهو مرفوع بها لأنّها غير مركبة مع اسمه, لأنّ الاسم مضاف غير مفرد, أمّا إذا كان الاسم مفرداً بُنى معها على الفتح, شبيهاً بـ " خمسة عشر. 107

وذهب الزجاج والسيرافي إلى أنّ فتحته فتحة إعراب, وأنّ تنوينه حذف تخفيفاً وهو ضعيف, فمذهب سيبويه أنّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب, و " لا " واسمها في موضع رفع بالابتداء, ومذهب الأخفش والمبرد والمازني وكثير من النحويين أنّها رفعت الخبر مع التركيب, كما ترفعه مع عدم التركيب. 108

وقال ابن مالك:

فانصبَ بها مُضافاً أو مضارعهُ وبعد ذلكَ الخبرَ اذْكرَ رافعهُ 109

وعملها مفرد واجب مثل: " لا رجلَ في الدارِ " وعملها مكرر جائز نحو " لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله ".

كيف تعمل " لا " النافية عمل "إنّ " :

اشتراط النّحاة لعمل " لا " النافية العاملة عمل " إنّ " عدة شروط :

107 شرح التصريح على التوضيح : 1: 236

108 الجني الداني 290: 292

109 شرح ابن عقيل 1: 361



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

1/ أن تكون نافية:

فإذا كانت غير نافية لم تعمل عمل " إنَّ " حيث فصل السيوطي بقوله: " أن يقصد بها النفي لأنها حينئذ تختص بالاسم ولم يقصد العموم تُلغى , وتارة تعمل عمل " ليس " . 110

2/ أن تكون نصًا على نفي الجنس: <sup>111</sup> بأن يراد بها نفي الجنس نفيًا عامًا لا على سبيل الاحتمال, فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل الاحتمال, فهي مهملة و ما بعدها مبتدأ وخبر نحو: " لا رجلٌ مسافرٌ " ولك أن تعملها عمل " ليس " مثل: " لا رجلٌ مسافرًا " , وإرادة نفي الواحد

أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم , أمّا السامع فله أن يفهم الأمرين.

3/ أن يكون اسمها نكرة متصلًا بها, فلا تعمل في معرفة باتفاق البصريين وخالفهم الكوفيون هذا الشرط, وأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: " لا زيد " والمضاف للكنية نحو: " لا يا أبا عبدالرحمن " أو مضاف " لله " و " العزيز " و " الرحمن " وافقه الفراء على " عبدالله " ويقال لكل أحد " عبدالله " وخالفه في الرحمن والعزير.

وقال الرضي: إن ذلك لا يجوز لأنَّ " الله " و " الرحمن " لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرها. <sup>112</sup>

<sup>110</sup> همع الهوامع : 1: 144

<sup>111</sup> انظر جامع الدروس العربية: 2: 330

<sup>112</sup> شرح الرضي على الكافية: 2: 166



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وقال الكسائي من الكوفيون وتبعه الفراء أيضا إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو: " لا هو " و " هي " و " لا هذين " و " لا هاتين لك " وهذا كله عند البصريين خطأ.

وما سُمع ممّا ظاهره إعمالها في المعرفة فمؤول بنكرة يراد بها الجنس, كأن يكون علمًا مشتهرًا بصفة " كحاتم المشتهر بالجود وعنتر المشتهر بالشجاعة وسحبان المشتهر بالفصاحة و غيرهم " فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم, والتأويل في ذلك " جواد كحاتم , ولا شجاع كعنتر , ولا فصيح كسحبان".

113

4/ أن لا يفصل اسمها عنها بفصل:

فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إنَّ " ومنه قوله تعالى : ( لا فِيهَا عَوَّلٌ ) .

114.

وقد ذكر سيبويه على عدم الفصل لمشابهتها " خمسة عشر " فلا يجوز الفصل بين خمسة وعشر بشيء من الكلام. <sup>115</sup>

5/ أن لا يدخل عليها جار لأنّ الجار يتعلق بالاسم:

فيكون الاسم معمولًا لا للجار لا لـ " لا " فلا عمل لها في الاسم حينئذ نحو: " كنت بلا مال " , و " فلان يخاف من لا شيء " وتعذر تقدير من بعدها, وهذا مذهب البصريين , وقد تميلُ إلى

113 انظر اللحة البدرية في علوم العربية 2: 25

114 سورة الصافات الآية: 47

115 انظر الكتاب 2: 276



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

رأيهم هذا.

أمّا مذهب الكوفيين: " لا " اسم بمعنى " غير " والجار داخل عليها, وما بعدها مجرور بالإضافة إلى اسم " لا ", وقد ذكر سيبويه دخول الجار على " لا " وجعلها مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد, وقال السيرافي: " أنّها في هذه الأمثلة السابقة الذكر بمعنى غير.

6/ أن يكون خبرها نكرة متأخراً عن الاسم: <sup>116</sup>

الفرق بين " لا " النافية العاملة عمل " إن " والعاملة عمل " ليس " :

يذكر النحاة أن " لا " النافية العاملة عمل " إن " هذه نصت في نفي الجنس, ولا يراد بها الوحدة فعندما نقول: " لا رجل ههنا " نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هناك, وقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامّة بخلاف قولك: " لا رجل ههنا " فإنها محتملة لنفي الجنس, ولنفي الوحدة وليست في أحدهما, وقد وهم من قال أنّها لا تنفي إلا الوحدة, والراجح أنّها لنفي الجنس فأنت إذا قلت " لا رجل ههنا " احتمل أن تكون نفيت جنس الرجال, كما احتمل أن تكون نفيت واحداً من هذا الجنس, فيصح أن نقول " لا رجل ههنا بل رجلان " ولا يصح ذلك في " لا " النافية للجنس, وذلك أن " لا " النافية للجنس جواب لـ " هل من " فقولك: " لا رجل " جواب في التقدير لـ " لا رجل " , فأنت إذا سألت: " هل رجل " كان الجواب " لا رجل " بالرفع.

والفرق بين التعبيرين أنّ ما فيه " من " هو نص في السؤال عن الجنس, وما ليس فيه " من " يحتمل أن يكون السؤال عن الجنس وعن الوحدة فجوابها كذلك. <sup>117</sup>

<sup>116</sup> الكتاب: 2: 276  
<sup>117</sup> معاني النحو: 1: 363





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وجاء في المغني: " إذا قيل " لا رجلَ في الدارِ " بالفتح تعين كونها نافية للجنس, ويقال في توكيده " بل امرأة " وإن قيل بالرفع , تعين كونها عاملة عمل " ليس " وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكررت - واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة, ويقال في توكيده على الأول " بل امرأة " وعلل الثاني " بل رجلان أو رجال " .<sup>118</sup>

وأما " لا " العاملة عمل " ليس " فإنها عند أفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً وفي سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحه, فتحتاج إلى قرينة, ولهذا يجوز بعدها أن نقولَ بل رجلان أو رجال, فإن ثنى اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل: " لا " العاملة عمل " إنَّ " والعاملة عمل " ليس " إنما هو عند أفراد الاسم.<sup>119</sup>

ومن النحويين من يرى أنه ليس هنالك فرق بين " لا " العاملة عمل " إنَّ " والعاملة عمل " ليس " بخلاف ما ذهب إليه القدماء من النحاة , فيذهب بعض المحدثين من النحاة, إذ قال: " إنَّ التفريق بين " لا " العاملة عمل " ليس " والعاملة عمل " إنَّ " أمر أتى به النحويون من عندهم وإلا فهل تستطيع أن تقول في قوله تعالى ( لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ يَنْزِفُونَ ) ,<sup>120</sup> هل تستطيع؟ أن تقول أنها لنفي الوحدة؟ هل تستطيع أن تقول بل غولان أو ثلاثة.<sup>121</sup>

وترى الباحثة أن اللغة قد استقر استخدامها بجميع ألفاظها فهي لا ترى أن هناك مُشكل في السمع بين المخاطبين في استخدام " لا " النافية للجنس أو " لا " العاملة عمل " ليس " ولكن في النص المقدس يبغي, أمّا ما أشار إليه علماء النحو حكماً قطعياً في

<sup>118</sup> مغني اللبيب : 316

<sup>119</sup> انظر حاشية الخضري 1: 141

<sup>120</sup> سورة الصافات الآية 47

<sup>121</sup> النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : 2: 267



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

عمل " لا " النافية للجنس , أو " لا " العاملة عمل " ليس " , لأنَّ كلا منهما تدل على نفي الجنس إذا كان اسمها مفردًا والنَّفي بكليتهما محتمل لنفي الجنس وغيره إذا تُثني اسمها أو جُمع.

**المطلب الرابع: حكم المعطوف على اسم " لا " عند تكرارها وعدمه:**

يجوز في المعطوف المفرد النكرة إذا لم تتكرر " لا " الرفع والنصب فتقول: " لا رجلًا وامرأة " , قال الشاعر:

فلا أب وأبناً مثل مَرْوَانَ وابنه إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا<sup>122</sup>

والشاهد فيه قوله: " فلا أب وأبناً " حيث عطف على محل اسم " لا " النافية للجنس , وعند سيبويه , يجوز الرفع في هذا المعطوف , ووجهه أن يكون معطوفاً على محل " لا " مع اسمها , فإنَّهما معاً في محل رفع بالابتداء ويجوز " وإن " بالرفع , وعلى نهجه سار ابن هشام , وحكى الأَخفش " لا رَجُلًا وامرأة " بالبناء على الفتح على تقدير تكرير " لا " شاذاً أن يكون قولهم: " امرأة " اسمًا لـ " لا " النافية , وقد حذفت " لا " وبقي أثرها , وهو البناء على الفتح , ووجه شذوذها هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله.<sup>123</sup>

وقال ابن مالك :

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي أَجْعَلَا

وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا

وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلَى لَا نَتَصَبَا<sup>124</sup>

مرفوعاً أو منصوباً أو مُرَكَّباً

<sup>122</sup> انظر شرح ابن عقيل: 1: 373

<sup>123</sup> الدرر اللوامع: 4: 197

<sup>124</sup> شرح ابن عقيل : 1: 362



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

من قول ابن مالك السابق يتبين لنا أنّ " لا " إذا تكررت وكان كل من اسماهما مفردًا صالحًا لعمل " لا " فيجوز فيه خمسة أوجه.<sup>125</sup>

### الوجه الأول:

فتحهما: على أنّ " لا " الأولى والثانية عاملتان عمل " إنّ " نحو: " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " فبنى اسماهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتهما، وعلى مذهب سيبويه يجوز أنّ نقدر بعدهما خبرًا لهما، والتقدير " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَنَا ": أي مجودان لنا، وعلى هذا قال أبو عمرو وابن كثير في قوله تعالى: لا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ<sup>126</sup> بفتح " بيع " و " خلة " و " شفاعة "، ف " لا " نافية للجنس والاسم المفتوح بعد اسماهما، وخبرها بعد " خلة " و " شفاعة "

محذوف لدلالة ما قبله عليه وهو " فيه ".<sup>127</sup>

### الوجه الثاني:

رفعهما على إلغاء " لا " فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، و " لا " الثانية ملغاة وتقدر خبرها أو خبرين نحو: " لا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ".

### الوجه الثالث:

فتح الأول ورفع الثاني : وفي الرفع ثلاثة أوجه:

<sup>125</sup> ضياء السالك إلى أوضاع المسالك: 1: 319 : 320

<sup>126</sup> سورة البقرة الآية 254

<sup>127</sup> انظر النشر في القراءات العشر : 2: 211



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

أ/ أن يكون معطوفاً على محل " لا " واسماهما لأنهما في موضع رفع بالابتداء , و " لا " الثانية زائده عند الخليل وسيبويه.<sup>128</sup>

ب/ أن تكون " لا " النافية عملت عمل " ليس " .

ج/ أن الاسم المعطوف مرفوعاً بالابتداء وليس لـ " لا " عمل فيه وذلك نحو: " لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله " .

#### الوجه الرابع:

رفع الأول وفتح الثاني مثل قولك: " لا رَجُلٌ ولا امرأةَ حاضران " ونحو: " لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله " . وقد منعه النحاة , وجاء في حاشية الخضري أنه إذا كان على تقدير محذوف كما فعل الزمخشري جاز.<sup>129</sup>

والذي أراه في ذلك هو جواز ذلك , إن أردنا نفي المعية وكأن تقول: " لا تعذيب " ولا سلماً " .

الوجه الخامس: فتح الأول ونصب الثاني: تقول: " لا رَجُلَ ولا امرأةَ في الدار " ونحو:

" لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله " ومنه قول الشاعر:  
لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا حُلَّةَ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>130</sup>

128 الكتاب: 2: 293

129 حاشية الخضري: 1: 45

130 انظر معاني الحروف للرماني: 82





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وعند النَّحَاةِ إِنَّ هَذَا أضعف الوجوه, وعند يونس وجماعة من النَّحويِّين أَنَّهُ مختص بالضرورة ككتوين المنادى المفرد, ف " خلة " مبني على الفتح في محل نصب , ونون للضرورة, وعلى هذا الرأي تكون " لا " الثانية عاملة عمل " إِنَّ " .<sup>131</sup>

وخلاصة الأمر أَنَّ المفهومَ من قول النَّحَاةِ في جواز الأوجه أَنَّ للمتكمَّ أن يقول في ذلك متى شاء أي أن يقول مثلاً " لا رَجُلٌ ولا امرأة " , و " لا رجلٌ ولا امرأة " , ولا رَجُلٌ ولا امرأة " وغير ذلك من الأوجه متى أراد من غير تقييد.

والحقُّ أَنَّهُ مقيد بالمعنى فإن أراد معنى معيناً التزم أن يقول تعبيراً خاصاً به لا يحق له العدول عنه, فإنَّ أرادَ التتصيص على الجنس جاء بالناصبه وإنَّ أرادَ التتصيص على الوحدة جاء بالرافعة, وإن أراد غير ذلك جاء به على حسب المعنى.

**المطلب الخامس: حذف اسم " لا " أو خبرها:**

قال ابن مالك :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ<sup>132</sup>

يجوز في اللغة العربية حذف اسم " لا " أو خبرها, فالاسم لا يحذف إلا مع وجود الخبر نحو: " لا عليك " من قولنا: " لا بأس عليك " أو " لا شيء عليك " .<sup>133</sup>

أمَّا حذف خبر " لا " النَّافية كثير وشائع, فيحذف وجوباً عند التَّميميِّين والطَّائِيين, فلا يجيزون ظهور خبر " لا " البتة, فيقولون هو من الأصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم: " لا رَجُلٌ أفضل منك " أن أفضل نعت لرجل على الموضع

<sup>131</sup> انظر شرح التصريح على التوضيح: 2: 242

<sup>132</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2: 412

<sup>133</sup> انظر شرح الرضي على الكافية: 1: 24



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وكذلك خير منك , نعت " لأحد" على الموضوع.<sup>134</sup> والباحثة إذ تطلع على هذا الجزء ممّا أشار إليه العلماء رغم إنّه تراث لغوي سرّ إلا أنّها تدعو علماء النّحو و المتأخّرين والباحثين ,من شرح النّحوالعربيّ أن ينقحوا من مثل هذه اللهجات المحلية ويركزوا على التراكيب , التي يحتاجها في اللغة الرسمية التي يتعامل بها النّاس في مراسلاتهم وأبحاثهم.

وجواز حذف الخبر في "لا" كثيرًا عند الحجازيين بشرط أنّ يكون المقصود منه ظاهرًا مع حذفه فيقولون: " لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا على, ولا غلام ولا سيف إلا ذو الفقار" والمعنى " ولا أهل لك, ولا مال لك, ولا بأس عليك, ولا فتى إلا على , ولا غلام لنا ", فالخبر محذوف في كل الأمثلة السابقة وهو الجار والمجرور.<sup>135</sup>

ومن حذف الخبر كذلك قوله تعالى: ( قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ) .<sup>136</sup>

أي: " لا ضرر علينا فيما يصيبنا " فالخبر هنا محذوف تقديره علينا.<sup>137</sup>

وإنّ لم يَدُلْ على الخبر دليل لم يَجْزُ حَذْفُهُ عند الجميع .<sup>138</sup>

فلا يجوز الحذف في نحو قوله : صلى الله عليه وسلم " لَا أَحَدٌ أَغْيِرُ مِنَ اللَّهِ " .<sup>139</sup>

**المطلب السادس: " لا " النافية للجملة الفعلية:**

<sup>134</sup> شرح ابن عقيل : 1 : 373

<sup>135</sup> المرجع السابق : 1 : 373

<sup>136</sup> سورة الشعراء الآية : 50

<sup>137</sup> مفردات القرآن الكريم تفسير وبيان: 369

<sup>138</sup> رصف المباني: 337

<sup>139</sup> انظر الحديث في شرح المفصل في علوم العربية : 29



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

/1 " لا " النافية للفعل الماضي:

يقال دخول " لا " النافية على الفعل الماضي ويكثر دخولها على الفعل المضارع، فإن نفيت الماضي وجب تكرارها،<sup>140</sup> نحو قوله تعالى: ( فلا صدّق ولا صلّى ).<sup>141</sup> لم يصدق ولا يصلي،<sup>142</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: " فإنّ المنبّت لا أرضاً قطع ولا ظهرًا أبقى ".<sup>143</sup>

وإن دلت " لا " النافية للماضي على الدعاء لا يجب تكرارها، مثل: " لا تُثَلِّت يداك " ولا فضى فاك ".<sup>144</sup>

نلاحظ في الأمثلة السابقة جميعًا أنّ " لا " لم تتكرّر لدلالاتها على الدعاء.

ولا يجب تكرار " لا " النافية للماضي كذلك إذا قصد بالفعل الماضي الاستقبال، أي إذا كان الفعل ماضيًا لفظًا لا معنى مثل قولك: " والله لأفعلن كذا " أي: لا أفعل.<sup>145</sup>

/2 " لا " النافية للفعل المضارع:

يدلّ الفعل المضارع على الحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية تصرف دلالاته عن أحدهما وتقصره عليها.<sup>146</sup>

<sup>140</sup> مغني اللبيب: 319

<sup>141</sup> سورة القيامة الآية: 31

<sup>142</sup> شرح المفصل لابن يعيش: 8 : 108

<sup>143</sup> كشف الخفاء: 1 : 257

<sup>144</sup> مغني اللبيب: 320

<sup>145</sup> المرجع السابق: 320

<sup>146</sup> النحو الوافي: 1 : 54



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

قال ابن مالك: " والأمر مستقبل أبداً والمضارع صالح له والحال ولو نفى بلا , خلافاً

لمن خصّها بالمستقبل ".<sup>147</sup>

ويتعيّن المضارع للحال عند الأكثرين بمصاحبة " الآن " وما في معناه, ولأمّ الابتداء, وينصرف إلى الاستقبال أيضاً إذا اتصل بظرف مستقبل, وبإسناده إلى متوقع, وبمصاحبة ناصب أو نون توكيد أو حرف تنفيس.<sup>148</sup>

فالفعل المضارع لا تتغير دلالاته بدخول " لا " النافية عليه وذلك لأنّ " لا " لنفي الحال والاستقبال.<sup>149</sup>

وعليه يقيد الفعل المضارع بقرينة لفظية أو معنوية, وقد جاءت " لا " لنفي الحال والاستقبال في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ( إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ )<sup>150</sup> فـ " لا " في هذه الآية تدلّ على عدم فلاحهم في الحال والاستقبال.<sup>151</sup>

وقد تتصرف دلالة " لا " النافية للفعل المضارع إلى الاستقبال وذلك إذا اتصل المضارع بحروف الاستقبال.<sup>152</sup> أو بقرينة لفظية أو معنوية.<sup>153</sup>

وقد تقتصر دلالة " لا " على الحال لصحة قولك: " جاء زيدٌ لا يتكلّم باتفاق, لأنّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال.<sup>154</sup>

<sup>147</sup> تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 4 : 5

<sup>148</sup> شرح المفصل: 8 : 148

<sup>149</sup> معاني الحروف للزجاج: 8

<sup>150</sup> سورة الأنعام الآية: 21

<sup>151</sup> تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 4 : 5

<sup>152</sup> شرح المفصل: 8 : 148

<sup>153</sup> النحو الوافي: 1 : 54

<sup>154</sup> المرجع السابق: 1 : 54





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences  
المبحث الرابع.

الأداة ( إن ) النافية.

المطلب الأول: إعمال " إن " النافية:

أخذت " إن " النافية من الخلاف - كغيرها من أدوات النفي - في إعمالها إعمال " ما " الحجازية أو النافية وهي نوعان: عاملة وغير عاملة، فالعاملة ترفع الاسم وتتصب الخبر، وفي هذا خلاف فقد منعه أكثر البصريين وأجاز الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج والفارسي وأبو الفتح، واختلف النقل عن سيبويه والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً.<sup>155</sup>

اختلف أبو حيان والخوارزمي في " إن " النافية، ويروي الأول منهما " إن " أجزى إعمالها إعمال " ما " الحجازية، ونص سيبويه على إعمالها إعمال " ليس " وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل.<sup>156</sup>

ويقول الثاني: " لا يجوز إعمالها عمل " ليس " وأجازه المبرد أنه يجوز " إن زيد قائماً " لأنه لا فرق بينهما في المعنى، وهو مذهب الكوفيين".<sup>157</sup>

وينسب المالقي إعمالها للمبرد إجراء لها مجرى " ما " الحجازية، ترفع بها ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً كقول: " إن زيد قائماً " ومنه قول الشاعر:

إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين<sup>158</sup>

<sup>155</sup> انظر الجنى الداني: 209

<sup>156</sup> ارتشاف الضرب: 1 : 109

<sup>157</sup> شرح المفصل: 4: 90

<sup>158</sup> رصف المباني: 189



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وأكثر النحويين لا يعملون " إن " ويتكونها على القياس, لأنّ القياس في " ما " كان أن تعمل لأنها ليس لها اختصاص بالجملة الاسمية و" إن " فهي لنفي الزمن الحالي عند الاطلاق, ولكن الذين يعملونها يشترطون الشروط الخاصة بإعمال " ما " إلا الشرط بعدم وقوع " إن " الزائدة بعدها, إذ لا تقع " إذ " الزائدة بعد " إن " النافية مثل: " إن الذهب رخيصاً " بمعنى: " ما الذهب رخيصاً " أو إن الذهب رخيص, ففي المثال الأول تعرب " إن " حرف نفي ناسخ بمعنى " ما " وما بعدها اسمها وخبرها, وفي المثال الثاني: " إن " حرف نفي مهمل, وبعدها مبتدأ مرفوع ثم خبره مرفوع.<sup>159</sup>

وبعد الاطلاع على ما شجر من خلاف بين النحاة في هذه المسألة في إعمال " إن " إعمال " ما " والباحثة تميلُ إلى ما ذهب إليه سيبويه باعتباره إمام النحاة والكل عيال عليه.

**المطلب الثاني: الفرق بين " إن " النافية و" إن " المخففة من الثقيلة:**

إذا خففت " إن " صار لفظها كلفظ " إن " النافية, فيخشى التباس الإتيان بالنفي فألزموا " إن " المخففة لام الابتداء مميزة لها نحو: " إن علمتك لفاضلاً, فاللام هنا لازمة إذ لو حذفتم لصلح الموضع للنفي, ويجوز حذفها إذا لم يصلح الموضع للنفي. وإذا تلى " إن " نفي حذف اللام واجب ؛ لأنّ اللبس مأمون كقول الشاعر:

أما إن علمت الله ليس بغافلٍ      لهان اصطباري إن بُليت بظالم<sup>160</sup>

<sup>159</sup> الملخص في ضبط قوانين العربية : 274 : 275

<sup>160</sup> انظر ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 50 : 53



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وليس بينهما وبين المخففة التي ذكرناها فرق إلا اللام فمتى أسقطت اللام فهي للجحد ومتى ذكرتها فليس للجحد على ما أصلنا كقولك: " إن زيدٌ قائمٌ " , وإن رأيت قط أي: ما رأيتك قط, و " إن زيدٌ إلا قائمٌ " .<sup>161</sup>

أمّا من حيث إعمال " إن " المخففة فالأكثر في لسان العرب إهمالها , فتقول: " إن زيدٌ لقائمٌ " وإذا أهملت لزمته اللام فارقة بينهما وبين " إن " النافية , ويقل إعمالها فتقول: " إن زيدٌ قائمٌ " وحكى الإعمال سيبويه والأخفش فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأنّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر, وإنما تلتبس " بأن " النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإنّ النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام.<sup>162</sup>

وخلاصة الأمر؛ إن الفرق بين " إن " النافية و " إن " المخففة أصبح واضحًا ؛ وذلك لدخول لام الابتداء والأفعال الناسخة على النافية.

وإذ فقدنا الفرق المميز لها لفظًا فإننا سنجد الفرق قرينة معنوية فاصلة بينهما.

### نتائج البحث:

1/ تبيّن لي من خلال هذه الدراسة أنّ لكل أداة من أدوات النفي دلالة خاصة تتميز بها لا تؤديها أداة أخرى إذا وضعت مكانها وإن اشتركت في المعنى العام.

2/ " لات " من الأدوات قليلة الاستخدام في كافة مستويات اللغة بصفة عامّة والنص القرآني بصفة خاصّة ولم أجد لها في القرآن إلا آية واحدة.

<sup>161</sup> التبصرة والتذكرة: 1: 459

<sup>162</sup> انظر شرح ابن عقيل 1: 377: 380



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

3/ من روائع ما وقفت عليه الباحثة فن استخدام أدوات النّفي صراحةً وضمنًا وكلاهما مهم في حياة المرء .

4/ أدوات النّفي تختلف عن الأدوات الأخرى , فهي تدخل على الأسماء والأفعال .

5/ أيضا ممّا تتميز به أدوات النّفي قبول الضمائر المتصلة بها .

**توصيات البحث:**

بعد عرض أدوات النّفي ومعالجتها بهذه الصّورة الشّاملة, أتاح للباحثة أن تكون في مقام يبسط لها بجانب من التوصيات, إسهامًا منها في دفع جهودهم إلى الأمام وتبدو هذه التوصيات على النحو الآتي:

1/ توصي الباحثة بتحضير أدوات النّفي في المقررات الدراسية من النصّ القرآني باعتباره نصًّا محكمًا.

2/ توصي الباحثة بإعادة واجب الإنشاء والتعبير في المراحل التعليمية الدّنيا لمعالجة الأخطاء الشائعة في استخدام أدوات النّفي.

3/ أوصي بعدم مناقشة البحوث والرسائل العلمية التي تكثر فيها الأخطاء الشائعة خاصة استخدام أدوات النّفي.

4/ أوصي الباحثين بتناول الأدوات التّحوية بشيء من الدّراسة ففي هذه الأدوات جوانب لم تُسبّر أغوارها بعد.

5/ أوصي الباحثين بضرورة تتبع أعمال الذين مضوا من قبلهم, لإكمال ما لم يتم نظره من تلك البحوث, حتى تزدهر المعرفة.







المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

10/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, ط1.

11/ البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت, لبنان.

12/ البسيط في شرح جمل الزجاجي: عبدالله القرشي ابن الربيع عبدالله بن أحمد تحقيق. عابدين عبد البشتيني, دار المغرب الإسلامي, بيروت, ط1, 1986م.

13/ التبصرة والتذكرة: محمد بن إسحاق الصيمري, تحقيق, فتحي أحمد مصطفى.

14/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف ابن مالك, تحقيق, محمد كامل بركات, طبع دار الكتاب العربي, 1967م.

15/ الجنى الداني: تأليف الحسن بن قاسم المرادي, تحقيق فخر الدين قباوة وآخر, منشورات دار الآفاق الجديدة, بيروت.

16/ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ضبط وتشكيل وتصحيح, الشيخ محمد اليقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

17/ حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك, القاهرة, 1286هـ.

18/ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني دار إحياء الكتب العربية, عيسى البابي الحلبي وشركاه.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

19/ حروف المعاني: صنفه أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي, حققه وقدم له على توفيق الحمد , مؤسسة الرسالة, دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع, ط2, 1406هـ , 1986م.

20/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للشيخ عبدالقاهر بن عمر البغدادي, دار صادر, بيروت, ط1.

21/ الخصائص: تأليف أبو الفتح عثمان بن جني, حققه محمد على النجار, لبنان, ط2, 1955م.

22/ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تأليف أحمد بن الأمين " الشنقيطي", طكرستان العلمية, 1328م.

23/ دروس في المذاهب النحوية: تأليف د/ عبده الراجحي, دار المعرفة الجامعية, 1988م.

24/ رصف المباني في شرح حروف المعاني: تحقيق د/ أحمد محمد الخراط, دار القلم , دمشق, ط2, 1405هـ , 1985م.

25/ شرح ابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عقيل الغفيلي الهمداني المصري على ألفية ابن مالك: تأليف محمد محي الدين عبدالحميد, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, بيروت , لبنان, ط 1410هـ , 1990م.

26/ شرح أبيات سيبويه: تأليف أبو محمد بن أبي سعيد السيرافي, تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم, منشورات مكتبة الكليات الأزهرية, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, ط 1394هـ , 1974م.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

27/ شرح التصريح على التوضيح: للإمام العلامة خالد بن عبدالله الأزهرى, دار إحياء

الكتب العربية, عيسى البابي الحلبي وشركاه.

28/ شرح جمل الزجاجي: لابن هشام الأنصاري, دراسة وتحقيق علي محمد عيسى

, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, ط2, 1406 هـ, 1986م.

29/ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: تأليف ابن مالك, تحقيق عدنان عبدالرحيم

الدوري, مطبعة العاني, بغداد, 1977م.

30/ شرح قطر الندى وبل الصدى: تأليف أبي محمد بن عبدالله جمال الدين ابن هشام

الأنصاري, المكتبة العصرية, بيروت, ط9 1409 هـ, 1988م.

31/ شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية: تأليف ابن هشام الأنصاري, دراسة

و تحقيق, د/ هادي نهر.

32/ شرح المفصل لصناعة الإعراب, المسمى بالتخمير: تأليف القاسم أبي الحسين

الخوازمي, تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين, ط1, بيروت, 1990م.

33/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح, لابن مالك جمال الدين

محمد بن عبدالله الطائي النحوي, تحقيق محمد بهجت البيطار, مطبعة الترقى, ط1377

هـ, 1984م.

34/ الصاحبى في فقه اللغة: تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس, تحقيق مصطفى

الشرعى, مؤسسة دار بدران للطباعة والنشر.





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

35/ ضياء السالك إلى أوضح المسالك: تأليف محمد عبدالعزيز النجار, الناشر مكتبة

ابن تيمية, القاهرة, ط1, 1974م.

36/ الكافية في النحو: تأليف الإمام جمال الدين إبي عمرو عثمان بن عمر المعروف

بابن الحاجب لنحوي, شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي النحوي,

طبعة دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

37/ الكتاب: تأليف ابن بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, تحقيق وشرح عبدالسلام

محمد هارون, دار الجيل, بيروت, ط 1407 هـ, 1986م.

38/ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, تأليف أبو القاسم

جار الله محمود بن عمر الزمخشري, دار الفكر, ط1.

39/ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: تأليف

السبع إسماعيل بن محمد العجلوني الخراجي, مؤسسة مناهل العرفان.

40/ اللمع في العربية: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني, تحقيق حامد المؤمن, عالم

الكتب, مكتبة النهضة العربية, ط2, 1405 هـ, 1985م.

41/ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: تأليف محمد الأنطاكي, دار الشروق

العربي, بيروت, ط3.

42/ معاني الحروف: تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي, تحقيق, د/

إسماعيل شلبي, دار الشروق, جدة, ط2, 1401 هـ, 1981م.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

43/ معاني النّحو: تأليف د/ فاضل السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , ط1, 1420 هـ , 2000م.

44/ مغني اللبيب : تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري, حققه وعلق عليه د/ مازن المبارك وآخر , دار الفكر, ط6, 1985م.

45/ مفردات القرآن الكريم تفسير وبيان: تأليف محمد حسين الحمصي, دار الرشيد, دمشق, بيروت.

46/ المفصل في علوم العربية: تأليف الأستاذ أبي القاسم محمود بن عمر الزمشخري, دار الجيل, بيروت.

47/ المقتضب: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد, تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة, مؤسسة دار التحرير.

48/ المقرب: تأليف ابن عصفور , تحقيق أحمد عبدالستار الحوراني وآخر, ط1, 1391هـ, 1971م.

49/ الملخص في ضبط قوانين العربية: تأليف أبي الحسيني عبدالله أبي جعفر أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الأشبيلي, تحقيق ودراسة د/ علي سلطان الحكمي, ط1, 1405هـ, 1985م.

50/ النّحو العربي نقده وتوجيهه: تأليف مهدي المخزومي, ط2, دار الرائد العربي للنشر, بيروت , 1406 هـ , 1986م.

51/ النّحو الوافي: تأليف عباس حسن, دار المعارف, ط5.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

52/ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم د/ محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة  
علي جراح الصبّاح ، الكويت.

53/ النشر في القراءات العشر: تأليف أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير  
بابن الجزري، صححه وراجعته علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

54/ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: للشيخ أبي حيان الأندلسي القرطبي  
الغرناطي، تحقيق ودراسة د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،  
1405 هـ ، 1985 م.

55/ النواسخ في كلام العرب أصولها ووظائفها وتفسير أثرها الإعرابي: تأليف أحمد  
سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية.

56/ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: تأليف جلال الدين بن  
عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان.